نحو خطة عربية لتجميع تراثنا المخطوط

بقلم الدكتور
عبد الستار الحلوجي
الاستاذ المشارك بكلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية ـ جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ـ الرياض

مقـــــدمة :

لعلنا لا نبالغ اذا قلنا ان اللغة العربية هي اغنى لغات العالم بتراثها المخطوط ، فلم يقدر للغة من اللغات القديمة او الحديثة ان تمتد بها الحياة كلغة للحديث والتعامل والثقافة عند شعب من الشعوب كما امتدت باللغة العربية التي نيفت على خمسةعشر قرنا من الزمان ابتداء من العصر الجاهلي وحتى هذا العصر الذي نعيش فيه . وطوال تلك القرون كانت اللغة العربية حية متجددة قابلة لاستيعاب كل جديد دون ان تفقد صلتها بمنابعها الاولى او تتنكر في يوم من الايام لتلك المنابع . وللقرآن الكريم يرجع الفضل في هذه الظاهرة الفريدة في تاريخ البشر ، فهو الذي حفظ تلك اللغة ومنحها سر الحياة حين جعل منهـا قرآنا يتلى في الصلاة ، تلهج به السنة المسلمين في مشارق الارض ومغاربها وان تناءت ديارهم ومنازلهم واختلفت الوانهم والسنتهم .

ولقد تكفل رب العزة بالحفاظ على كتابه العزيز الى ان تبدل الارض والسموات ، فخاطـب رسوله صلوات الله وسلامه عليه بقوله « لا تحرك به لسانك لتعجل به ، ان علينا جمعه وقرآنه » (١) . وعاد يؤكد هذه الحقيقة في قوله سبحانه « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » . (٢)

ومعنى ذلك ان لغة القرآن باقية ما بقى انسان على ظهر الارض يصلي لله ويسجد له ، وما بقـى لسان يوحد الله ويشهد بنبوة محمد صلى الله عليـه وسـلم .

(١) سورة القيامة ، آية ١٦ـ١٧

(٢) سورة الحجر ، آية ٩ .

وهذه اللغة المقدسة التي اختارها الله لكتابه الكريم ، والتي بلغت من العمر اكثر من الف عـام وخمسمائة هي التي استوعبت حضارتنا وقيمنـا وثقافتنا ، وهي التي كتب بها تراثنا المخطوط .

ولعل ذلك يثير سؤالا عن هذا التراث وهـل هو عربي ام اسلامي . وغني عن القول ان التراث العربي كله تراث اسلامي ، لا يستثنى من ذلك الا نزر يسير لا يكاد يذكر . ولقد فطن كارل بروكلمان الى هذه الحقيقة حين تصدى لعمل ثبت بمخطوطات التراث العربي واماكن وجودها (٣) ، فاستبعد كل ما هو عربي مسيحي على اساس انه لا يمثل الا نسبة ضئيلة جدا من تراث العرب ، فضلا عن انه لا يمثل روح الامة العربية وضميرها .

والعرب قبل الاسلام لم يكونوا امة ولم تكن لهم حضارة ولا ثقافة تستحق التسجيل ، ولم يكن لهم تراث فكري او عقائدي يحرصون على تدوينه او اقتنائه . كانت الوثنية عقيدتهم ، وكان الشعـر تراثهم ، وكانت الكتابة قليلة الانتشـار ونـادرة الاستعمال بينهم لان حياتهم التي كانوا يحيونها في ذلك الوقت لم يكن فيها شيء يستدعي التسجيل ، ولم تكن مواد الكتابة وادواتها هي الاخرى متاحـة لهم . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك ان العصـر الجاهلي لم يخلف لنا تراثا مكتوبا ، فليس في العالم كله كتاب واحد مخطوط يرجع الى هذا العصر .

ومعنى ذلك أن التراث العربي المخطوط كلـه تراث اسلامي(٤) والعكس صحيح، فليس كل التراث

(٣) في كتابه « تاريخ الادب العربي » .

(٤) باستثناء ما انتجه العرب غير المسلمين ، وهو يمثـل الا نسبة ضئيلة جدا من هذا التراث .

الاسلامي عربيا . ذلك ان شعوبا اسلامية كثيرة احتفظت بلغاتها الاصلية او ارتدت الى تلك اللغات بعد فترة من استعمال اللغة العربية كلغة للثقافة والتعامل اليومي ، ومع مرور السنين تجمع لدى تلك الشعوب تراث اسلامي مكتوب بلغاتها المحلية كالتركية والفارسية والاوردية وغيرها من اللغات الشرقية ، وكالانجليزية (٥) وغيرها من اللغات الاوربية الحديثة .

وتوزيع المسئولية بهذا الشكل هو تعبير عن جسامتها وادراك لثقل التبعة وعظمها . ولسوف تتضح ابعاد هذه المسئولية وجسامتها من خلال عرض اوضاع المخطوطات عندنا وما نطمح اليه بالنسبة لهذا التراث العزيز علينا جميعا .

وللذين يدفعهم حماسهم للاسلام وتراثه الى الدعوة لتبني مشروعات طموحة كمشروع تجميع التراث الاسلامي بمختلف لغات البشر اقول ان آمالنا ينبغي الا تكون فوق طاقتنا ، وان حماسنا للاسلام يصبح في غير موضعه ان هو دفعنا الى اتخاذ قرارات وتوصيات تظل حبرا على ورق لانها تستعصى على التنفيذ .

الاوضاع الراهنة للمخطوطات العربية :

وليس يخفى على احد ان اوضاع المخطوطات في مختلف الدول العربية والاسلامية متردية الى حد يصبح معه العلاج مضنيا وطويلا . فهي اولا مبعثرة بين مختلف الهيئات الحكومية والاهلية والافراد . فالمكتبات الوطنية او القومية في معظم تلك الدول تقتني مجموعات كبيرة منها على اعتبار ان مسئوليتها الاولى هي تجميع تراث الامة وصيانته والحفاظ عليه وتسليمه للاجيال القادمة . وبعض المكتبات الجامعية(٦) عز عليها الا تظفر من هذا التراث بنصيب فاقتنت كميات منه تتفاوت من جامعة لاخرى ، يحكمها في ذلك تاريخ الجامعة ووضع المخطوطات في الدولة التي تتبعها(٧) . وقبل ان تخرج المكتبات الوطنية الى حيز الوجود كانت المساجد هي الامين على تراث الامة ، يوم ظهرت المكتبات الوطنية ابت مكتبات المساجد ان تتنزل لها عن أعز ما تملكه وهو التراث الاسلامي المخطوط . وما زالت مكتبات المساجد الكبرى في معظم الدول الاسلامية تضم كنوزا من هذا التراث المخطوط وتعتبرها ارثا لها لا ينبغي التفريط فيه . وفي الجامع الازهر وجامع الزيتونة والجامع الكبير بصنعاء الوف من المخطوطات التي لم يتم حصرها دقيقا حتى الان .

ولم يكن اهتمام الافراد بتجميع نفائس المخطوطات بأقل من اهتمام الدول والحكومات ، فظهرت مكتبات خاصة تضم من بين مقتنياتها اعدادا ضخمة من المخطوطات لعل من اشهرها واهمها مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة ، ومكتبة احمد تيمور التي ضمت الى مجموعة دار الكتب بالقاهرة ، ومكتبات استانبول التي ما زالت تحمل اسماء اصحابها وما اكثرهم !

وليس تشتت المخطوطات بين مختلف انواع المكتبات في الدولة الواحدة هو المظهر الوحيد لسوء حالها ، فالذي يدخل مخازن اي مكتبة عربية يشعر بأسى عميق لما تلقاه المخطوطات من اهمال بعد ان تحولت في نظر الكثيرين من المسئولين عنها ــ سواء كانوا اصحابها او القائمين عليها من موظفي الدولة ــ الى مواد متحفية تعرض منها النسخ التي تتحلى بالوان من الفن في كتابتها او زخرفتها او تجليدها ، ويكدس الباقي اكواما في المستودعات ليكون طعما للآفات والحشرات دون ان يحظى باي نوع من الصيانة ، بل حتى دون ان يراعى في وضعه ابسط الاسس العلمية لصف الكتب على الارفف . فبعض الارفف يزدحم ازدحاما شديدا حتى لتحشر عليه المخطوطات حشرا يفسد اوراقها وتجليدها ، وبعضها الاخر تلقى عليه المخطوطات مضطجعة او قائمة في وضع مائل يتلفها . وبلادنا بطبيعتها يغلب عليها الحرارة والجفاف اللذان يساعدان على اتلاف الاوراق والجلود ، ومخازن المخطوطات عندنا لا تعرف اجهزة تثبيت درجتي الحرارة والرطوبة واجهزة سحب الغبار والاتربة ، بل قلما تسلم من الشمس او الرطوبة او الاتربة او سوء التهوية او معظم هذه الاخطار مجتمعة .

وفي احسن الحالات تقاوم الحشرات التي تكثر في مثل هذا الجو لمنعها من الاقتراب من الكتب ، اما تلك التي استقرت داخل المخطوطات فهي تتمتع بالامن والاستقرار حتى تنخل اوراقها نخلا ، واما تعقيم المخطوطات، وترميمها فما زالت أساليبه المستعملة عندنا قاصرة عاجزة عن ان تصون لنا ما سلم من تلك الآفات رغم ما احرزه العلم من تقدم

---

(٥) كما هو الحال بالنسبة لكثير من الكتابات الاسلامية التي تصدر عن مفكري الباكستان .

(٦) مثل مكتبة جامعة الرياض ومكتبة جامعة القاهرة .

(٧) فمثلا جامعة الرياض اهتمت بتجميع المخطوطات لعدم قيام دار الكتب لوطنية بهذه المهمة ، فهي قرب الى المكتبات العامة بوزارة المعارف ما يشير الى طبيعة دورها في المجتمع.

في هذا المجال ورغم ان حاجتنا الى الاستفادة من هذه المكتشفات اكثر من حاجة اي دولة في الشرق او في الغرب لانه ما من دولة من تلك الدول تملك تراثا مخطوطا يتجاوز عمره اكثر من الف عام كالذي نملـــك .

فاذا تركنا مخازن المخطوطـات وبحثنا عــن فهارسها طالعنا جانب آخر من جوانب المأساة . فلا توجد دولة عربية لديها فهرس كامل بما عندها من مخطوطات . بل ان معظم المكتبات الكبرى التي تقتني اعدادا كبيرة من المخطوطات ليس لديهــا فهارس مستوفاة بما لديها من تراث مخطــوط . نعم ، هناك فهارس كثيرة نشرتها بعض المكتبــات ولكنها ناقصة وغير دقيقة في معلوماتها من ناحية ، ومن ناحية اخرى لا يكمل بعضها بعضا بحيــث تعطينا صورة متكاملة عما لدى المكتبة من مخطوطات . وفهارس معهد المخطوطات بجامعة الدول العربيــة وفهارس دار الكتب بالقاهرة خير دليل على ماتقول . فكثير من المخطوطات التي صورها المعهد لم تدخــل فيما نشر من فهارسه ، وكثير من مخطوطات دار الكتب ومخطوطات المكتبات الخاصة التي اضيفت الى رصيدها كمكتبة تيمور وحليم وطلعت وخليــل اغا لم يدخل في فهارس مطبوعة حتى الآن .

وعلى مستوى التخصص الاكاديمي لا توجــد عندنا دراسات عن المخطوط العربي لا في اقســام المكتبات ولا في اقسام العلوم الاسلامية واللغة العربية والتاريخ وغيرها من الاقسام المتصلة بالتراث اتصالا وثيقا . وما زالت موضوعات الخطاطة (الباليوجرافي) وتاريخ المخطوط وصناعة الورق والمداد والاطــوار التي مرت بها كل منهما (٨) ، ما زالت تلك المجالات ارضا بكرا تحتاج الى حرث كثير وجهود خاصــــة تكشف عن مخبوئها وتخرج منها ثمارها المرجوة . ومع انه توجد في الشرق والغرب(٩) معاهد متخصصة في صيانة المخطوطات وترميمها ، الا اننا لم ندخــل هذا المجال بعد .

وجوهر المشكلة عندنا ان المتخصصين في علوم المكتبات ينفرون من المخطوطات بينما تتجاذبهم اعمال التزويد والفهرســة والتصـنيف والببلوجرافيــا والارشاد (١٠) . ومع ان عمليات الصيانة والترميم لا تحتاج الى متخصص في علوم المكتبات بقدر حاجتها الى متخصص في علم الحشرات ، الا ان ذلك لا يحل المشكلة او جانبا منها . فاذا كان المكتبيون يزهدون في التعامل مع المخطوط ، فطبيعي ان يكون زهــد العلميين فيه اشد . فمن يوفد اذن لهذه المعاهــد الاجنبية لدراسة وسائل الصيانة وطرق الترميم ؟ وبالدرجة العلمية التي سيحصل عليها ؟ وكيــف يعامل وظيفيا بعد انتهائه من تلك الدراسة ؟ ومــا طبيعة العمل الذي سيقوم به ؟ وهل سيغريه بالبقاء فيه ام سينفره ويدفعه الى الفرار منه ؟ وما الفرص الوظيفية التي ستفتحها امامه مثل تلك الدراسة ؟

هنا نلمس عصب المشكلة الحقيقية في العمــل المكتبي وفي التعامل مع المخطوطات بصفة خاصة . فطبيعة العمل غير مغرية ، والجزاء المادي لايتناسب مع الخبرات والمهارات اللازمة للنهوض به ، فلماذا نلوم الناس اذن ان هم انصرفوا عنه الى ما هو أجدى عليهم دانفع لهم ؟ تلك مشكلة نطرحها للبحث لانهــا جديرة بان يعنى بها المهتمون باعداد المكتبيين وان ينفذوا الى اعماقها ويلتمسوا لها الحلول .

ســـبيل الاصلاح :

واذا كانت هذه هي الاوضاع الراهنة لتراثنا المخطوط فالسؤال الان هو : ما الذي يجب علينــا تجاه هذا التراث ؟

لا شك ان اوجب الواجبات واولى المسئوليات التي ينبغي ان نتصدى لها هي جمع ما تفرق مــن مخطوطات هذا التراث وبذل كل جهد ممكن للحفاظ عليها حتى تحملها امواج الزمن الى اجيالنا اللاحقة في احسن صورة وانضرها . وهنا يبرز سؤالان على جانب كبير من الاهمية ، اولهما : من الذي يجمعها ؟ والثاني : كيف يتم التجميع ؟

واول خطوة على طريق التجميع ينبغي ان تتم على مستوى الدولة ، ونقصد بذلك ان توكل هذه المهمة في كل دولة الى جهة واحدة تتولى تجميــــع المخطوطات الموجودة في مختلف ارجائها واعداد مــا يلزم لها من الفهارس والقوائم الببليوجرافيـــــة . واقرب الجهات الى طبيعة هذه المهمة هي المكتبات

---

(٨) هذه الدراسات مهمة جدا في تحديد تواريخ المخطوطات غير المؤرخة ، وحتى الان يتم هذا التحديد اجتهاديا وبالتقريب كالذي فعله صلاح الدين المنجد و Moritz في تحـــديد تواريخ المخطوطات التي رجعا اليها ونقلا صفحات منها في كتابيهما : الكتاب العربي المخطوط الى القرن العاشـر الهجري و Arabic palaeography

(٩) في الاتحاد السوفييتي وايطاليا على سبيل المثال .

(١٠) ومن اوضح الامثلة على ذلك دار الكتب بالقاهرة ، فقسم المخطوطات بها لم يدخله لسنوات طويلة موظف واحــد متخصص في علوم المكتبات .

الوطنية ، فان لم يتيسر ذلك لسبب او لآخر(١١) فاضعف الايمان ان يكون لدى المكتبة الوطنية في كل دولة فهرس كامل بكل ما يوجد على ارضها من مخطوطات سواء كانت لدى جهات حكومية او افراد. وسوف يتطلب ذلك انشاء جهاز خاص في كل مكتبة وطنية تكون مهمته البحث عن المخطوطات المبعثرة في شتى انحاء الدولة وفهرستها فهرسة وصفية دقيقة تعين على التعرف الكامل عليها .

واذا استطاعت كل دولة ان تقوم بواجبها في هذا السبيل فان الخطوة التالية تتمثل في انشاء مركز تجميع للمخطوطات على مستوى الدول العربية مجتمعة يصب فيه كل ما تجمع لدى تلك الدول من فهارس وقوائم حصر بالمخطوطات التي عندها ، وتكون مهمته تفريغ تلك الفهارس والقوائم على بطاقات(١٢) وترتيبها هجائيا بعناوين المخطوطات بحيث تتابع بطاقات كل كتاب في ترتيب تنازلي تتقدم فيه الاصول على الفروع . وبذلك يمكن التعرف بسهولة على اهم مخطوطة من المخطوطات المتعددة للكتاب الواحد وأين توجد ، ويتيسر للمحقق الذي يريد أن ينشر نصا من النصوص ان يتعرف على أصوله المخطوطة واماكن وجودها في البلاد العربية .

ويمكن لهذا المركز أن يساعد المكتبات الوطنية في الدول العربية على اداء مهمتها بايفاد خبراء منه الى تلك المكتبات لوضع اسس فهرسة المخطوطات والمساهمة العملية في فهرسة المجموعات المتفرقة في المساجد او عند الافراد .

ويتبقى بعد ذلك المخطوطات العربية في الدول الأجنبية . وليس ثمة مشكلة بالنسبة لما هو موجود في مكتبات الغرب ، فكله مسجل في فهارس مطبوعة، وهذه الفهارس يمكن اقتناء نسخ منها وتفريغها على بطاقات بنفس الطريقة التي اتبعت في فهارس المكتبات العربية . أما بالنسبة لما هو موجود في مكتبات الشرق فان الموقف يختلف لأن كثيرا من المخطوطات العربية — في تركيا مثلا — مكدس في مكتبات وخزائن كتب خاصة لا يعرف احد عنها شيئا . ومن ثم لابد ان ينشيء المركز فرعا له في استانبول تكون مهمته فهرسة المخطوطات العربية التي لم تفهرس ، على أن يعمل من كل بطاقة نسختان احداهما للمركز والأخرى تترك للمكتبة صاحبة المخطوط . ويكون من مهام هذا الفرع أيضا ارسال بعثات الى الدول الشرقية الأخرى لفهرسة ما لديها من مخطوطات عربية بنفس الطريقة السابقة . واختيار استانبول بالذات له ما يبرره ، ففيها اكبر تجمع من المخطوطات العربية التي لم تفهرس بعد ، ولم تعد عملية فهرسة تلك المخطوطات او التعريف بها امرا هينا بعد أن بَعُد العهد بين الترك وبين لغة القرآن الكريم .

ولا ينبغي لاحد ان يتصور ان ذلك تكرار لعمل بروكلمان . فالرجل لم يحص في كتابه الا ما ذكر في الفهارس المطبوعة في الشرق والغرب ، اما ما ندعو اليه فسيكون حصرا عمليا لما هو موجود بالفعل واكثره بالطبع لم يدخل في اي فهرس مطبوع .

والشيء نفسه يمكن ان تطبقه تركيا وايران بالنسبة للمخطوطات الاسلامية المكتوبة باللغات غير العربية ، وبذلك يمكن ان يأتي يوم يوجد فيه مركزان احدهما لحصر التراث العربي المخطوط والاخر لحصر المخطوطات الاسلامية المكتوبة بغير اللغة العربية .

وباكتمال حصر المخطوطات المفرقة في مختلف انحاء العالم وتسجيلها نأتي الى المرحلة التالية وهي مرحلة التجميع . وغنى عن القول ان فرص الحصول على المخطوطات نفسها تتضاءل يوما بعد يوم . فلا مفر اذن من التصوير على الميكروفيلم .

وامام الاعداد الهائلة من المخطوطات العربية والاسلامية يصبح تصوير الاصول هو نقطة البدء الطبيعية ، على ان تحمل بطاقة كل مخطوط يقع عليه الاختيار للتصوير علامة مميزة حتى لا يعاد تصويره مرة اخرى .

والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو : كيف يتم التصوير ؟ هل ترسل بعثات تضم فنيين في التصوير واخرين في الفهرسة الى مواطن المخطوطات لتصوير ما يقع عليه الاختيار منها أم يكتفي بالكتابة الى تلك الجهات طلبا للتصوير ؟ . والطريقة الاخيرة اقل تكلفة بالطبع . ولهذا نوصي بألا ترسل بعثات تصوير الا في حالة عجز المكتبات الوطنية عن القيام بهذه المهمة ، فترسل وحدات تصوير متنقلة لتصوير ما لدى الافراد من مخطوطات قد لا يتيسر للمكتبة الوطنية في الدولة تصويرها لسبب او لاخر.

---

(١١) كان يمتنع بعض الافراد او الهيئات عن ان يودع مالديه من مخطوطات في المكتبة الوطنية .

(١٢) وطبيعي ان الفهارس لا تخلو من الاخطاء سواء في الاسماء او التواريخ ، ولكن نسبة هذه الاخطاء ليست من الضخامة ولا من الخطورة بحيث تبرر اعادة فهرسة كل ما في الفهارس المطبوعة من مخطوطات .

وبعثات التصوير هذه يمكن ان تساهم فيها منظمة اليونسكو مساهمة فعالة خصوصا في مجال الاجهزة والافلام الخام .

وهذا يقودنا الى الحديث عن تجربة معهد المخطوطات . فقد داب المعهد منذ انشائه على تصوير مختارات من المخطوطات العربية المبعثرة في مختلف انحاء العالم . وهذا يجعلنا نتساءل : ما اسس هذا الاختيار ؟ وما ادواته المتاحة ؟ وما معاييره ؟ وهل يوجد لدينا شيء من ذلك كله ؟ . الاسف لا . والنتيجة الطبيعية لذلك تحول عملية الاختيار الى نوع من الاجتهاد يخطىء مرة ويصيب مرة ، واعتمادها في جميع الحالات على خبرة الشخص الذي يختار وعلى مدى استيعابه لما هو موجود بالفعل في معهد المخطوطات .

فلكي احسن اختيار مخطوط من المخطوطات لابد ان اكون على علم بمحتواه ، وعلى علم بالموضوع الذي يعالجه وبمكانة مؤلفه بين علماء هذا التخصص ، ومكانة الكتاب بين المؤلفات في موضوعه . وهذا كله يتطلب تخصصا موضوعيا لتحديد ما اذا كان الكتاب جديرا بالاقتناء او التصوير . فاذا كانت الاجابة بالايجاب واجهتنا مشكلة النسخ المتعددة ، فمخطوطات الكتاب الواحد ليست متساوية في قيمتها كما هو الحال بالنسبة للمطبوعات ، وانما لكل منها قدره ومنزلته . فهناك الاصول والفروع وفروع الفروع .

ولن استطيع ان اختار من بين نسخ الكتاب الواحد الا اذا كان امامي بيان كامل بالنسخ المتاحة التي اختار منها . وحتى الان لا يوجد مثل هذا البيان . ومعنى ذلك ان المركز المقترح لتجمع المخطوطات خطوة كان ينبغي ان تسبق معهد المخطوطات بصورته الحالية حتى اذا خرجت بعثة من البعثات للتصوير تحركت وهي تعرف ما تريده بالضبط وما سوف تصوره من كل بلد تزوره .

ومع ان التصوير امر لا مفر منه بالنسبة للمخطوطات لعدم امكان الحصول على الاصول في اكثر الاحوال ، ومع انه يحل مشكلة المكان التي تعاني منها المكتبات بصفة عامة ، الا انه يخلق مشكلة للباحثين الذين يضطرون اما الى طلب التكبير او استعمال اجهزة قراءة الميكروفيلم . والاجهزة قد لا تتوفر بالعدد الكافي فضلا عن انها ليست عملية ولا مريحة في الاستعمال ، وتكاليف التكبير من الناحية الاخرى باهظة . وهذا يدفعنا الى ان نتساءل : هل يجب على معهد المخطوطات ان يكبر ما عنده من مصورات ؟ وهل يكبر كل ما عنده أم يختار ؟ واذا اختار فما هي أسس الاختيار ؟ واذا تجنب مشكلة الاختيار فكيف يواجه مشكلة المكان ؟ .

ان تجربة معهد المخطوطات تحتاج الى تقييم ينصفها ويضع يده على سلبياتها في محاولة لالتماس العلاج لها . ولست هنا بصدد تقييم التجربة ولكني اطرح تساؤلين اولهما : على اي أساس يتم اختيار ما يصور ؟ والثاني : لماذا لا تمثل الفهارس التي يصدرها المعد الا قدرا ضئيلا من مقتنياته مما يجعلها تقف عاجزة عن الوفاء باحتياجات الباحثين؟. والتساؤلان يلتقيان عند نقطة قد تثير شيئا من الحساسية وهي الاعتماد على الفرد دائما . الاعتماد عليه في عملية الاختيار ، والاعتماد عليه في التعرف على ما هو موجود بالفعل نظرا لغياب الفهارس رغم مرور اكثر من ربع قرن على انشاء المعهد . ومهما اوتى الفرد من كفاءة ومقدرة فان احدا لا يستطيع ان يضمن له الاستمرار والبقاء لان طبيعة السلم الوظيفي تقضي بالتدرج في مختلف الوظائف وطبيعة الحياة تقضي بالموت على كل حي دون سابق انذار . فالافراد زائلون سواء كان زوالهم مؤقتا بمعنى الانتقال من وظيفة الى اخرى ، او دائما بالانتقال من هذه الحياة الى الحياة الاخرى . ومن ثم يصبح من الخطورة بمكان ان يظل معهد المخطوطات بعد هذا العمر الطويل مكبلا بأغلال الفردية ، اسيرا لخبرات فئة محدودة من العاملين فيه بحيث لا يستقيم امره في غيابهم .

واذا كانت الوظيفة الاولى والاساسية لمركز المخطوطات المقترح هي تجميع الفهارس وتفريغها على بطاقات وفهرسة ما لم يفهرس من ناحية ، ثم تصوير الاصول من ناحية اخرى ، فانه يمكن ان يضم الى هاتين الوحدتين وحدة ثالثة للتحقيق والنشر يكون اول مهامها اعداد فهرس بطاقي بجميع ما حقق ويحقق من كتب التراث (١٣) حتى يتسنى وضع خطة للتحقيق تعطى الاولوية فيها لما لم يحقق من قبل .

فاذا استقر الراي على تحقيق كتاب معين شرع في تصوير جميع نسخه وختمت بطاقاته بخاتم معين للدلالة على ان تلك النسخ قد صورت .

---

(١٣) المقصود هنا التحقيق الجيد لان الذي حقق تحقيقا رديئا في حكم ما لم يحقق .

ومسالة التحقيق والنشر من المسائل التي ينبغي ان تعنى بها الدول والحكومات العربية والاسلامية لان كثيرا من الكتب الاساسية من الضخامة بحيث يتكلف نشرها مبالغ طائلة ، في حين ان جمهورها محدود مما يجعل الناشرين التجاريين يحجمون عن نشرها . وهنا لابد ان تقوم الدولة بواجبها فتتولى بنفسها عملية النشر .

ولا يصح ان يكون النشر مجرد طباعة كما كان الحال في اول العهد بنشر كتب التراث ، وانما ينبغي ان يكون نشرا علميا تحقق فيه النصوص وتحقق فيه عناوين الكتب واسماء مؤلفيها ونسبة الكتب الى هؤلاء المؤلفين . ولعل من المؤسف ان التحقيق عندنا اصبح كلا مستباحا لا حرمة له ولا ضوابط لمن يحترفه او يتصدى له ، فكل عمل له مؤهلات لابد من توافرها فيمن يقوم به الا هذا العمل فبابه مفتوح لا يرد احدا .

ولمصر تجربة في هذا المجال جديرة بان يشار اليها وهي انشاء مركز للتحقيق يتبع دار الكتب بالقاهرة حيث توجد المخطوطات . وقد مر هذا المركز بمرحلتين متميزتين كان في اولاها مركز تعليم نظري تلقى فيه المحاضرات في قواعد التحقيق والعلوم المساعدة كاللغة والخط العربي والمخطوطات، ثم تحول في المرحلة الثانية الى مركز تدريب عملي لجيل من الشباب على اعمال التحقيق على ايدي نخبة من العلماء والمحققين . وكان طبيعيا ان يكون للتجربة الرائدة سلبياتها واخطاؤها . فحتى الان لم تخرج محققا واحدا وان اخرجت عددا من الكتب المحققة ، بعضها حققه الاساتذة بمعاونة الدارسين ، وبعضها الاخر حققه من لا صلة له بالمركز على الاطلاق .

واذا كان هناك درس نتعلمه من تلك التجربة فهو ان عملية التحقيق استعداد وتدريب معا ، وانها لا تكتسب الا بالممارسة والمران الطويل بشرط ان يوجد الاساس العلمي الذي يقوم عليه هذا المران .

وتبعية المركز لدار الكتب واتخاذه منها مقرا له امر طبيعي بشرط واحد هو ان تكون لدى الدار القدرة على تقديم منح دراسية لنفر من الممتازين من الجامعات الذين يرغبون في الاشتغال بعملية التحقيق. اما ان يقوم المركز على قلة من موظفي المكتبة الذين قد يفتقدون الرغبة في هذا العمل او القدرة عليه ، فهذا ما لا يصح ان يكون .

ويوم تتحقق فكرة مركز المخطوطات المقترح انشاؤه على مستوى الدول العربية فان مركز تحقيق التراث ينبغي ان تنتقل تبعيته الى المركز الجديد بحيث يكون قسما من اقسامه ، وبذلك تنتفي عنه صفة المحلية ويصبح مركزا عربيا اسلاميا على مستوى اقليمي .

ولكي ينجح مركز التحقيق هذا لابد من وضع مواصفات دقيقة لمن يحق لهم الالتحاق به بحيث يكون الحصول على الدرجة الجامعية الاولى (الليسانس او البكالوريوس) هو الحد الادنى للقبول به . ولابد من ان يجمع بين الجانب العلمي النظري، والجانب العملي التطبيقي ، ولابد في النهاية ان يكون للعمل به مقابل ادبي كأن يمنح درجة زمالة تعادل الماجستير وتتيح لصاحبها التحضير لدرجة الدكتوراه بالجامعات العربية . فان لم يتيسر ذلك فلا اقل من ان تعفى درجة الزمالة صاحبها من شرط دراسة السنة التمهيدية للماجستير بالجامعات وتتيح له تسجيل الرسالة مباشرة في مجال تخصصه دون تقيد بتقدير النجاح الذي حصل عليه في الدرجة الجامعية الاولى . ويمكن ان يتحقق ذلك بشيء يسير من التنسيق بين المركز واتحاد الجامعات العربية .

ولكي تكتمل صورة مركز المخطوطات المقترح بشعبه الثلاث : التجميع والتصوير والتحقيق ، ولكي تتضح تلك الصورة في اذهان المهتمين بالمخطوطات والمشتغلين بها في مختلف انحاء العالم ، لابد له من اصدار نشرة دورية ، ربع سنوية او نصف سنوية، تعرف بأخباره وبما جمعه من فهارس او مصورات ، وبما تقوم شعبة التحقيق بتحقيقه من المخطوطات .

ولا بأس من ان تضم تلك النشرة بحوثا ومقالات عن المخطوطات او تعريفات معينة ، اما ان تتحول بعض اعدادها الى نشر نصوص محققة كما حدث لمجلة معهد المخطوطات فهذا ما لا نريده لها بحال من الاحوال .

ولعل في انشاء مثل هذا المركز وعلى المستوى الاقليمي ما يرد للمخطوطات اعتبارها وينبه الى ضرورة توحيد جهات الاشراف عليها في الدولة الواحدة بدلا من ان تتعدد الهيئات التي تتخذ منها مادة لعملها ، سواء كان ذلك جمعا وتصويرا او تحقيقا ونشرا . ففي مصر – على سبيل المثال – لا تنفرد دار الكتب وحدها بالمخطوطات وانما توجد منها اعداد كبيرة في مكتبة بلدية الاسكندرية ومكتبة الجامع الازهر ومكتبات الاوقاف والمكتبات الجامعية

والخاصة ، ولا يقتصر تحقيق المخطوطات ونشرها على مركز تحقيق التراث الذي سبق ان اشرنا اليه وانما تتعدد لجان التراث في المجالس المتخصصة كالمجلس الاعلى للشئون الاسلامية والمجلس الاعلى للفنون والاداب ، هذا بالاضافة الى الافراد الذين يقومون بالتحقيق ، والمكتبات التجارية التي تقوم بالنشر ، والمجلات العلمية التي تساهم هي الاخرى في نشر المخطوطات كمجلات كليات الاداب ومجلة معهد المخطوطات .

ولعل في انشاء هذا المركز ايضا ما يقنع اقسام المكتبات بان تجعل من المخطوطات تاريخا وفهرسة وتصنيفا وصيانة وتشريعا مجالا متميزا من مجالات الدراسة والتخصص ، وما يفتح الطريق امام دراسة المخطوطات لتدخل ضمن برامج الدراسات العليا في الاقسام التي يتصل عملها بتراثنا المخطوط من قريب كأقسام اللغة العربية والتاريخ وعلوم الدين الاسلامي وخاصة بعد ان اصبح تحقيق النصوص عملا علميا تمنح عليه الجامعات درجة الماجستير والدكتوراه .

ان الحديث عن تراثنا ومخطوطاتنا كثير ، والامة العربية والاسلامية لا ينقصها الحماس لهذا التراث ولكن الذي ينقصها هو خطة محددة المعالم واضحة الاهداف تنقذه من هذه الفوضى التي يعاني منها وتضعه على اول الطريق الى جمعه وتسجيله تمهيدا لنشره والتعريف به . ولقد حاولت في الصفحات السابقة ان اضع تصوري لما يمكن ان يكون ، وهو تصور املته سنوات طويلة من معايشة المخطوطات عملا ودراسة وتدريسا ، وارجو ان اكون قد اصبت القصد ووفقت فيه الى سواء السبيل .

* * *